جامعة الموصل
كلية الآداب
قسم الفلسفة

عنوان المحاضرة: أبرز القضايا التي تناولتها المحكمة الجنائية العليا
المادة الدراسية: جرائم نظام البعث في العراق
المرحلة الدراسية: الثانية
مدرس المادة: م. م. محمد عبدالماجود
العام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة الخامسة: أبرز القضايا التي تناولتها المحكمة الجنائية العليا

مدخل

يختتم الفصل الأول بعرض مجموعة من القضايا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية العراقية العليا أو ارتبطت بملف العدالة عن حقبة حكم البعث. يعرض المنهج هذه القضايا لأغراض تعليمية، لكن عند البحث التفصيلي ينبغي الرجوع إلى الأحكام القضائية وقرارات الإحالة والوثائق الرسمية؛ لأن الكتاب يلخص وقائع معقدة في صفحات محدودة.

قضية الدجيل

يورد الفصل قضية الدجيل عام ١٩٨٢ بوصفها من أبرز القضايا التي نظرتها المحكمة. ويتناول إعدام 148 شخصاً من أهالي الدجيل، واعتقالات طالت عائلات، والاحتجاز لمدد طويلة، إضافة إلى تدمير ومصادرة أراضٍ زراعية. وقد كانت قضية الدجيل من أولى المحاكمات الكبرى أمام المحكمة بعد ٢٠٠٣. ومنهجياً، يجب التمييز بين الوقائع التي أثبتها الحكم وبين التفاصيل التي قد تختلف في المصادر الثانوية.

حلبجة

يتناول الفصل قصف مدينة حلبجة عام ١٩٨٨ واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان، ويورد أن عدد الضحايا تجاوز خمسة آلاف. ويضع المنهج هذه الواقعة ضمن الجرائم الكبرى التي تناولتها ملفات المحكمة. وعند تدريسها يُفضّل شرح نوع السلاح والضحايا والسياق ضمن الحرب العراقية الإيرانية، ثم بيان أن التكييف القانوني النهائي يستند إلى الأحكام القضائية والوثائق.

طريقة الدراسة

في كل قضية سنستخدم نموذجاً ثابتاً: التاريخ والسياق، الفئة المتضررة، نوع الأفعال، الوثائق أو الأحكام المتاحة، ثم التكييف الذي تبنته المحكمة. هذا الأسلوب أكثر دقة من سرد الوقائع بوصفها قصة واحدة غير موثقة.

عمليات الأنفال

السياق

يعرض الفصل عمليات الأنفال التي وقعت عام ١٩٨٨ ضد مناطق كردية في شمال العراق بوصفها سلسلة من المراحل العسكرية والأمنية. ويشير إلى مشاركة تشكيلات عسكرية وأمنية متعددة، وإلى ما ترتب عليها من قتل واعتقال وتهجير وتدمير قرى. كما يذكر تضرر سكان مسيحيين وقرى وكنائس في بعض المناطق.

ويورد الفصل رقماً يبلغ ١٨٢ ألف ضحية. ومن ناحية البحث العلمي ينبغي التنبيه إلى أن تقديرات أعداد الضحايا في الأنفال تختلف باختلاف المصادر وطريقة العد؛ لذلك الأفضل في الدراسة الأكاديمية أن يُنسب كل رقم إلى مصدره، وأن لا يُقدم رقم واحد على أنه غير قابل للنقاش ما لم يستند إلى حصر قضائي أو مؤسسي واضح.

التكييف القانوني

قضية الأنفال مهمة لفهم الإبادة الجماعية؛ إذ تناولت المحكمة نية استهداف جماعة محمية والأفعال التي وقعت ضمن حملات منظمة. وهنا يظهر الفرق بين سرد العمليات العسكرية وبين إثبات عناصر الإبادة: وجود جماعة محمية، أفعال من الأنواع المحددة قانوناً، وقصد خاص بالتدمير الكلي أو الجزئي.

الأدلة

تكتسب الوثائق الرسمية والأوامر العسكرية والمراسلات وتقارير الطب العدلي وشهادات الناجين أهمية كبيرة في هذا النوع من القضايا. وبالنسبة للمؤرخ، فإن مقارنة الوثيقة المكتوبة بالشهادة والموقع الجغرافي للمقابر أو القرى المدمرة تساعد على اختبار الروايات بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد.

إعدام التجار وقمع انتفاضة عام ١٩٩١

إعدام التجار

يورد الفصل أن السلطة أعدمت عدداً من التجار في ١٩٩٢ في ظل أزمة اقتصادية وارتفاع الأسعار خلال فترة العقوبات الدولية، ويربط ذلك بسياسات اقتصادية وقمعية هدفت إلى تحميل

التجار مسؤولية الغلاء. كما يشير إلى سوابق أقدم في ١٩٦٩. في التدريس، من المهم بيان أن وصف الواقعة وتحديد المسؤولية لا يستندان إلى الظرف الاقتصادي وحده، بل إلى القرارات والإجراءات والمحاكمات أو غيابها والوثائق التي تثبت ما حدث.

انتفاضة ١٩٩١

يتناول الفصل قمع الانتفاضة التي اندلعت في آذار ١٩٩١ بعد حرب الخليج، وامتدت إلى محافظات في الجنوب والوسط والشمال. ويصف استخدام القوات العسكرية في استعادة السيطرة وما رافق ذلك من قتل واعتقالات واختفاءات ومقابر جماعية وتدمير في بعض المناطق. هذه الوقائع ترتبط بملفات قضائية وحقوقية واسعة، وتحتاج دراستها إلى فصل الأحداث المحلية عن التعميمات السياسية.

البعد القانوني

قد تدخل الأفعال المرتكبة أثناء قمع احتجاج أو انتفاضة في جرائم وطنية عادية أو انتهاكات حقوق الإنسان، وقد ترتقي في ظروف معينة إلى جرائم ضد الإنسانية إذا ثبت أنها جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين. ولا يكفي وصف القمع بأنه شديد لإثبات هذا التكييف؛ المحكمة تفحص السياق والسياسة والأوامر ونطاق الهجوم.

البعد التاريخي

يحتاج المؤرخ إلى ترتيب زمني دقيق للأحداث، وتحديد مراكز القرار والوحدات المنفذة ومسارات الاعتقال والاحتجاز ومواقع المقابر والشهادات المحلية. هذا المنهج يساعد على تحويل الذاكرة الجماعية إلى بحث قابل للتحقق.

أحداث صلاة الجمعة وتصفية الأحزاب السياسية

أحداث صلاة الجمعة

يربط الفصل هذه القضية بالتوترات التي أعقبت اغتيال المرجع محمد محمد صادق الصدر ونجليه عام 1999، ثم الاحتجاجات والتجمعات في بغداد والبصرة وغيرها. ويشير إلى اعتقالات وإجراءات قمعية ضد مشاركين أو متجمعين لأداء صلاة الجمعة، وإلى أحكام أصدرتها المحكمة في القضية ضد عدد من المسؤولين. في المحاضرة ينبغي تقديم هذه التفاصيل باعتبارها خلاصة للمنهج، مع الرجوع إلى نص الحكم عند الحاجة إلى أسماء المحكومين أو نوع العقوبة أو وصف كل فعل.

تصفية الأحزاب الدينية والعلمانية

يتناول الفصل سياسات استهدفت خصوماً سياسيين وأعضاء أو مؤيدين لأحزاب دينية وعلمانية، بما في ذلك تشريعات أو قرارات عقابية واعتقالات وإعدامات. هذه القضية تفيد في توضيح الفرق بين حق الدولة في ملاحقة الأفعال الجنائية وبين تجريم الانتماء أو الرأي السياسي بطريقة تمس الحقوق الأساسية أو تطبق بأثر رجعي.

مسألة الأثر الرجعي

من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي عدم معاقبة شخص على فعل لم يكن مجرماً وقت ارتكابه، مع وجود نقاشات خاصة في القانون الدولي حول الجرائم التي كانت مجرمة بموجب القانون الدولي وقت وقوعها. ولهذا فإن أي دراسة للقرارات السياسية العقابية تحتاج إلى فحص تاريخ صدور القرار وتاريخ الواقعة وطريقة تطبيقه.

حرية التنظيم

حرية تكوين الأحزاب والجمعيات ليست مطلقة، لكنها من الحقوق السياسية الأساسية التي تنظمها القوانين. عندما تتحول المنافسة السياسية إلى ملاحقة شاملة أو عقوبات جماعية، تصبح دراسة النصوص والأوامر والتنفيذ الفعلي ضرورية لفهم طبيعة الانتهاك.

خلاصة

توضح هاتان القضيتان كيف يمكن للسياسة والدين والتنظيم الحزبي أن تتقاطع مع القانون الجنائي وحقوق الإنسان، ولماذا يجب على الطالب تجنب التعميم والاعتماد على الوثيقة والحكم القضائي.

تهجير الكرد الفيليين والخلاصة العامة للفصل الأول

تهجير الكرد الفيليين

يعرض الفصل سياسات استهدفت الكرد الفيليين بالاعتقال والتهجير ومصادرة الأموال وإسقاط الجنسية، ويشير إلى قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠ بوصفه من القرارات المركزية في هذا الملف. كما يذكر أن المحكمة الجنائية العراقية العليا وصفت الأفعال في القضية بتكييفات تشمل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وللدراسة الدقيقة ينبغي الرجوع إلى الحكم والوثائق الرسمية لتحديد الفترات والأعداد والأدوار الفردية.

أهمية القضية

هذه القضية تجمع عدة مفاهيم درست في الفصل: التهجير القسري، المصادرة، الحرمان من الجنسية، الاضطهاد على أساس الهوية، والاختفاء أو القتل في بعض الحالات. لذلك تصلح مثالاً

تعليمياً على تداخل أكثر من نوع من الانتهاكات في سياسة واحدة، وعلى ضرورة عدم اختزال القضية في وصف واحد إذا كانت الوقائع متعددة.

الخلاصة العامة

الفصل الأول يبدأ من سؤال بسيط: ما الجريمة؟ ثم يتدرج إلى أقسام الجرائم، وبعد ذلك يحدد الإطار القانوني للمحكمة الجنائية العراقية العليا، ثم يشرح الجرائم الدولية الثلاث، وينتهي بأمثلة من القضايا. هذا البناء مفيد للطالب لأنه ينتقل من المفهوم إلى القانون ثم إلى التطبيق التاريخي.